جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة: دكتوراه التاريخ الحديث

المادة: تاريخ الدولة العثمانية

العام الدراسي: ٢٠٢٣/٢٠٢٤

عنوان المحاضرة

الصراع على السلطة واسباب ومقدمات الضعف العثماني (١٥٦٦-١٧٠٣م)

مدرس المادة

الاستاذ الدكتور يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني

الصراع على السلطة واسباب ومقدمات الضعف العثماني (١٥٦٦-١٧٠٣م)

لم تتمكن الأسر التركية الحاكمة من وضع قواعد وأسس واضحة ومستقرة في موضوع انتقال السلطة ، لا على وفق أصول الاكبرية بان يتولى العرش اكبر أعضاء العائلة الحاكمة سنا من الذكور ولا على وفق تقليد بان يتولى العرش اكبر أبناء الحاكم المتوفى ، كما لم يكن قيام بعض الحكام بتعيين احد أبنائهم وليا للعهد حائلا دون تحرك الآخرين ،فأفرزت هذه الحالة ظهور مشكلة وراثة العرش بقيام نزاعات داخلية على السلطة نتيجة اعتراض الأمراء الآخرين على قرار المجلس الذي كان من وظائفه اختيار الحاكم الجديد ، فكان القتل يشمل أولئك المعترضين فقط بصفتهم متمردين ولا يطال من لم يشترك في التمرد ، بل يأخذ نصيبه في إدارة الدولة على وفق نظام التقسيم .

لقد ورث العثمانيون مبادئ مفهوم السيادة والدولة من الدول التركية السابقة لهم من خلال التمسك بالعادات والتقاليد التركية القديمة .وهذا الأمر مثل جذور المشكلة لدى العثمانيين ولكن طبيعة دولتهم الإسلامية وانتعاش تقاليد أتراك أسيا الوسطى في الأناضول عقب الغزو التيموري (١٤٠٢م) ، جعلهم يغيرون أيدلوجيتهم بشان مفهوم السيادة وادخلوا مبدأ السيادة المطلقة والمتكاملة للسلطان والتي لا تقبل الشراكة ومع أنهم اقروا بحقوق جميع الإخوة بشكل متساو في تولي زعامة الدولة إلا أنهم امنوا باستقرار السيادة في احد أعضاء الأسرة الحاكمة ، وصارت وراثة العرش محصورة بأبناء السلطان فقط ، وصودرت حقوق الإخوة تماما ، وسجلوا بذلك خروجاً على التقاليد السياسية التركية القديمة ، عندئذ برزت مشكلة وراثة العرش لديهم بإبعاد وصور قاسية لم يشهدها تاريخ دول أخرى .فأصبح وجود الإخوة او تعدد الورثة يمثل مشكلة وتهديدا لمن يقُدر له الوصول الى الحكم من أبناء السلطان بغض النظر عن موقفهم سواء طالبوا بحقهم في الحكم او لا ، فصار التخلص منهم ضرورة في مفهوم السيادة العثماني ،فركنوا الى عادة قتل الإخوة للانفراد بالسلطة .

وكان الأدهى من ذلك عدم تمكن سلاطين الدولة الأكفاء من وضع أصول وقواعد ثابتة تنظم وراثة العرش حتى جاء السلطان محمد الفاتح وانتقل بعادة قتل الإخوة الى قانون رسمي في الدولة يجيز للظافر بالسلطنة من أبنائه التخلص من إخوته لأجل نظام العالم حتى لو لم يبادر احدهم الى رفع راية التمرد والعصيان ، فيقضي بذلك على مشكلة الوراثة في مهدها بحسب قناعته مستفيدا من تجارب التاريخ العثماني وحالات الصراع على العرش بين الأمراء التي أرهقت الدولة والشعب ،ومعتقدا ان استقرار العرش لصالح الظافر به

دون منافس يعني سلامة وامن الدولة والمجتمع لوجود جهات داخلية وخارجية تتربص لاستغلال مشكلة الوراثة عند العثمانيين ، دونما يوفق كإسلافه من السلاطين الى وضع قانون يعالج هذه المشكلة على وفق أسس سليمة بعيدة عن العنف وإراقة الدماء ويحفظ حقوق الرحم .فكانت هذه الطريقة من الحل باللجوء التي التصفية الوجودية نابعة من اجتهاده الشخصي دون مراعاة للمبادئ الإسلامية، لذلك شرع مادة قتل الإخوة وجعلها قانونا رسميا في الدولة .

الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الوراثة وحدة الصراع بين الأمراء على العرش فصار كل أمير يشعر بان حياته متوقفة على استيلائه على العرش لان المنتصر كان عليه تامين وحدة السيادة وقتل إخوته لأجل نظام العالم ، فأرغم بعض الأمراء على خوض الصراع دون ان يكون لهم طموح سياسي وإنما دفاعا عن حياتهم ، وقُتل أمراء صغار في سن الطفولة دون جريرة لا لشيء سوى أنهم ينتمون الى البيت العثماني .

وفضلاً عن ذلك توثبت إطراف داخلية وخارجية لاستغلال الفراغ القانوني في موضوع وراثة العرش عند العثمانيين والصراعات التي كان وقوعها أمرا حتميا عند وفاة كل سلطان للتدخل في شؤون السلطنة العثمانية لتحقيق مصالح لها .فالدول المجاورة الإمبراطورية البيزنطية والدولة المملوكية والدولة الصفوية وحتى الحكومات الأوربية حاولت استغلال قضية الصراع بين الأمراء العثمانيين ولجوء بعضهم إليها لممارسة الضغوط على الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها لتحقيق مكاسب مادية او الحصول على تنازلات منها ، وقد تجلت هذه الظاهرة بأوضح صورها خلال مدة الحرب الأهلية (١٤٠٣-١٤١٣م) والعهود اللاحقة .

أما الإطراف الداخلية فيأتي في مقدمتها الجيش الانكشاري الذي صار موقفه من أمراء البيت العثماني المتنافسين هو الفيصل في وصول احدهم الى العرش بفضل دعمه وتهيئة الأجواء له .

وبمرور الزمن وفي ظل استمرار تطبيق قانون قتل الإخوة تشجعت إطراف داخلية أخرى كالوزراء وغيرهم حتى وصل الدور الى نساء السلطان فتدخلن لضمان العرش لأبنائهن بدل ان يكونوا ضحية نظام العالم ، كما فعلت روسكلانه الزوجة الثانية للسلطان سليمان القانوني واستغلت مكانتها وحب السلطان لها فأثرت عليه بدسائسها ، فاقتنع سليمان القانوني بضرورة القضاء على أكفأ أبنائه الأمير مصطفى في سنة ١٥٥٣م، ثم قضى على ابنه الكفء الأخر الأمير بايزيد في سنة ١٥٦١م بمكيدة أخرى دبرها مسؤول أخر في الدولة وهو

المعلم مصطفى باشا انطلت على السلطان ، فالتزم جانب ابنه سليم وقضى على بايزيد وأبنائه الأربعة ، عندئذ خلى الميدان من أي منافس وأصبح الأمير سليم الذي اشتهر في كتب التاريخ بـ(سليم السكير) المرشح الوحيد لوراثة العرش العثماني ، ومع عهده (١٥٦٦-١٥٧٤م) بدأت مرحلة الضعف والتراجع للدولة العثمانية .وبذلك يمكن القول ان مشكلة وراثة العرش هي التي كانت تحمل جرثومة مرض الضعف والانقراض للدولة العثمانية وتسببت في ظهور الكثير من المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية.

أسباب ومقدمات الضعف العثماني (١٥٦٦-١٧٠٣م):

يمكن ان نرجع مقدمات الضعف والتدهور التي شهدتها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي الى أسباب داخلية وخارجية ،كما فسرها العثمانيون الأوائل والمحدثين.

أولا: تفسيرات العثمانيون الأوائل :

١- طرسون بك .
٢- لطفي باشا.
٣- حسن كافي الاقحصاري.
٤- قوجي بك.
٥- حاجي خليفة.
٦- حسين هزارفن.
٧- إبراهيم متفرقة.

ثانيا :وارجع المؤرخين العثمانيون المحدثون أسباب ومقدمات الضعف العثماني الى ما يلي :

١-ضعف شخصية السلاطين.

٢- ضعف شخصية الصدور العظام.

٣- تدخل سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطاني في شؤون الحكم.

٤-عصيان الانكشارية وتمردهم ضد الدولة العثمانية .

٥- اتساع رقعة الدولة العثمانية وتدهور الوضع الاقتصادي.

٦-تفشي مظاهر الرشوة .

٧-تمرد القوى المحلية وزعاماتها ضد النظام العثماني .

٨-صراع النفوذ على السلطة بين كبار رجال الدولة.